مـــــام جـــــلال.. الرئيس جـــــلال

فالح عبدالجبار

هذه لحظة خاصة في التاريخ العراقي، فللمرة الأولى نحظى برئيس كردي الأرومة وعربي اللسان، والأكراد يحبون الوضوح، الدقيق والحسي، فمثلاً، كلمة الكردي (بضم الكاف في العراق وبكسرها في لبنان) تكتب هكذا: كوردي. حار العرب في كتابة الضمة والفتحة والكسرة، حتى ابتكر المبتكرون واواً مصغرة والفاً مصغرة وياءً مصغرة. أما الكرد، فالضمة والفتحة والكسرة عندهم حروف تدخل على الكلمة وتلغي أي التباس في اللفظ والمعنى. هذا العشق للوضوح في النطق والاملاء يوازيه شغف أكبر في طلب الوضوح في السياسة أيضاً، لكن التباسات السياسة لا حدّ لها، ومن أغربها أن حديث العرب عن الأمة العربية يُعدّ من الاصول والطبيعيات، أما حديث الكردي عن حكم ذاتي أو فيديرالية، ناهيك عن أمة كردية، فيُعدّ من ضروب التعصب والعنصرية، وهذا مضحك حقاً، فإما أن كل حديث عن قومية المرء وأمته ولسانه هو من الأصول والطبيعيات، أو أنه من التعصب والعنصرية.

قد يتبادل العرب والكرد مثل هذه الاتهامات، وليس من دون أسباب بعضها وجيه، ولعل أبرز هذه الاسباب ما يُعرف بمماحكة الجيران، ذلك أن الكرد والعرب خرجوا من تاريخ الامبراطورية المقدسة (العثمانية) معاً، مثلما ولجوا عصر القوميات معاً، ولهذا العصر قساواته، فلا العرب أسسوا دولة واحدة، ولا الكرد نالوا مبتغاهم القومي ولو في نصف دولة، والعرب، كما الكرد، موزعون على بلدان شتى، وهذه البلدان وحدات سياسية قائمة بذاتها، شبيهة بدول قومية مصغرة، وإن كان بعضها متعدد الأقوام، والعراق واحد منها، لكن الفارق أن العرب يحكمون في كل الدول الصغيرة التي انشأوها أو انشئت لهم، أما الأكراد فلا حظ سياسياً لهم ولا حظوة، لا في بلدان العرب ولا بلدان غيرهم، تركياً أو فرساً.

وبقدر ما يتعلق الأمر بكرد العراق، ثمة تاريخ مستور يتجنب الكثيرون الخوض فيه. فمثلاً، أن الوثائق البريطانية تحوي محاضر لقاء تاريخي بين المندوب السامي البريطاني في العراق السير بيرسي كوكس (يلفظه العوام كوكز) والأمير فيصل بن الشريف حسين (قبل تتويجه ملكاً)، لبحث المستقبل السياسي لمخلفات الرجل المريض (الدولة العثمانية). حسب منطوق اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الأولى (فرساي أو سيفر) تقرر انشاء دول قومية عدة، واحدة للترك (تركيا) وواحدة للكرد (جنوب تركيا وشمال ما صار العراق) وواحدة للعرب (في العراق التاريخي). الأمير فيصل قال لبيرسي كوكس إن هذا التدبير غير حصيف، إذ سيضع عراقه الملكي، الموعود، وسط أربع دول معادية هي: إيران في الشرق وتركيا والدولة الكردية الى الشمال والسعودية الى الجنوب. وأضاف الامير - الملك فيصل ان حذف الكرد من العراق الموعود، وهم سنّة شوافع مثله، سيضعه على رأس مملكة أغلبيتها شيعية، وأقليتها سنّية حنفية. الوثائق تفيد أن بيرسي كوكس رأى حسابات الأمير فيصل وجيهة.

كان ذلك أول مسمار يدق في نعش الآمال القومية الكردية. المسمار الثاني جاء من أتاتورك الذي انتصر في حرب التحرير التركية ليعلن عن تراجعه عن اتفاقية سيفر التي ضمنت للكرد دولتهم القومية أسوة بالعرب والترك، وكان حظ الكرد أن يسقطوا في شرك الشراكة مع العرب والترك، ولم يشفع لهم أن عصبة الأمم وبريطانيا العظمى، دولة الانتداب على العراق، فرضتا على الحكومة العراقية احترام الأقليات الدينية والقومية غير العربية، ولم يشفع لهم ايضاً أن المعاهدة البريطانية - العراقية حوت بنوداً لحماية القوميات باحترام لغتها وحقها في التعليم بهذه اللغة، وغير ذلك من حقوق إدارية.

وإذ بات العرب والكرد (مع آخرين) حبيسي دولة واحدة، كان أمامهم طريقان لا ثالث لهما: فإما التعايش بالتراضي والتساوي، أو الاحتراب. جربت أجيال من سياسيين قصيري النظر دروب الصهر القومي وفشلت المرة تلو المرة، من دون أن تتعظ من مغبة ارتياد هذه المسالك الوعرة، حتى انهيار آخر دولة نزاعة الى الصهر المؤلم. أعرف أن مبدأ القوميات صار مبدأ سامياً منذ نهاية الحرب العالمية الأولى: لكل أمة دولتها، لكن هذا المبدأ لم يحل مشكلة تحديد الأمة. فالجماعة القومية تحدد اليوم إما باللغة (لدينا ٨٠٠٠ مجموعة لغوية في العالم) أو بالدين (لدينا مئات الأديان والمذاهب) أو بالعرق (لدينا ستة عروق من دون حساب الهجائن الخلاسية). في المقابل ليس لدينا أكثر من ٢٠٠ دولة، والدول (النقية) قومياً لا تزيد على ١٥ دولة في العالم.

بتعبير آخر، الدول المتعددة الاثنيات اللسانية أو الدينية أو العرقية هي القاعدة لا الاستثناء، بل ان حركة الهجرة الواسعة تتحدى وتبطل النقاء القومي لبعض أقدم الدول القومية في أوروبا (فرنسا أو المانيا). الولايات المتحدة التي دشنت تاريخها كدولة بيضاء بروتستانتية انتهت الى أن تغدو أكثر الدول المبرقشة دينياً وعرقياً ولسانياً. الناطقون بالاسبانية، مثلاً، يؤلفون ثلث السكان فيها، ناهيك عن حشود الافارقة والصينيين والهنود والعرب والطليان ومن لا حصر لهم من (أعاجم).

وعودة الى العراق. إن واقعه المبرقش قائم منذ لحظة التأسيس الحديث، واقتضى الأمر نحو قرن وبضع حروب، وعشرات الآلاف من القتلى وبلايين مهدورة، كي يفهم بعضنا مغبة الاحتكار القومي، ومزالق الازدراء القومي والتعالي إزاء الغير.

يقف العراق على مفترق طرق مغادرة الاحادية القومية، الاحتكارية والقسرية، الى رحاب التعدد. ولعل انتخاب مام جلال رئيساً انتقالياً أولى الخطوات لكسر اثنين من التقاليد التاريخية الخاطئة. فهو أول رئيس كردي، وهو ايضاً أول رئيس يأتي عبر صناديق الاقتراع. خلال العهد الملكي كان لنا رؤساء وزراء سنّة وشيعة وكرد وتركمان، تجمعهم هوية عراقية كانت لا تزال طرية العود، هشة، إلا أنها كانت تحظى باعتراف جمعي، واليوم، بعد نصف قرن من عهود عسكرية أو شمولية قاسية، تكسرت الهوية العراقية شظايا، وبات التعبير عن الانتماء اليها يمر بموشور الهويات الصغرى، وما هذه إلا وسيلة احتجاج على اقصاء مديد، ووسيلة تعبئة من أجل الاندراج الطوعي (لا الدمج القسري) على اساس المشاركة المتساوية.

لست في معرض الخشية من ذلك، على العكس، أجده (طبيعياً) بعد كل هذه الحرمانات. نحن بحاجة الى أن ندع الوعول الظامئة ترتوي أولاً، فهذا أول مطالب الوجود. لقد بدأ الرئيس جلال طالباني حياته مثقفاً كردياً، يناديه العرب (كاكا)، أي أخ. وبعد أن صعد نجمه في الحزب الديموقراطي الكردستاني صار يُلقب بـ(هاوري)، أي رفيق، ولما بات زعيماً لحزب جماهيري، اختار له مريدوه لقب (مام) أي العم جلال.

واليوم صار مام جلال الرئيس جلال (لا أعرف ما هي كلمة (رئيس) بالكردية). ولإدراك مغزى الفروق أو التواصل بين (كاكا) و(هاوري) و(مام)، يتعين أن نشمّر عن السواعد لنبدأ تعلم الكردية، فثنائي اللغة أرحب فكراً من أحاديها، ومطلب المساواة يقتضي ذلك، مثلما تقتضيه الكياسة، أو تستدعيه آداب مريدي الحق.

جولة في المشهد الإرهابي العراقي الراهن!

كاظم حبيب

كان نظام البعث بقيادة صدام حسين قد اتخذ جملة من الإجراءات السياسية والمالية والتنظيمية والعسكرية والأمنية على مستوى العلاقات مع الخارج منذ ما يقرب من سنتين قبل سقوطه الفعلي في التاسع من نيسان ,٢٠٠٣ وكانت هذه الإجراءات بمثابة الخط الأخير في دفاعات البعث الصدامي الحاكم. وكان الهم المركزي لصدام حسين في ما اتخذ من إجراءات قد تمحور حول ثلاث قضايا جوهرية، هي:

١-كيف يمنع نشوب الحرب مع البقاء في السلطة؟

٢-كيف يقاوم القوتين الأمريكية والبريطانية المهاجمتين في حالة نشوب الحرب، برغم قدراته المحدودة على الدفاع والبقاء في السلطة؟

٣-كيف يعيق استقرار النظام الجديد الذي ينشأ على أنقاض نظامه، إذ كان يدرك حقاً أن نظامه سيسقط إن نشبت الحرب، ولكنه كان يأمل أن يعود إلى الحكم بأساليب مختلفة مع تحريك الرأي العام العربي المناهض للولايات المتحدة ضدها؟

وكان هاجس السقوط حاضراً في كل الإجراءات التي اتخذها صدام حسين قبل سقوطه وقد عبر عنها طارق عزيز حين أكد بإن المعجزة هي وحدها القادرة على منع نشوب الحرب، وبالتالي فأن المعجزة وحدها هي القادرة على استمرار وجود النظام ورأسه إن نشبت الحرب. وكان في ما قاله يعبر عما كان يدور في رأس صدام حسين وما كان يريد قوله، إذ كان طارق عزيز يجسد صوت "القائد الضرورة" أحياناً، والصدى الباهت في غالب الأحيان. ولم نكن بطبيعة الحال في عصر المعجزات، وكان يدرك ذلك حقاً، إذ كان المثقف الوحيد بين مجموعة القيادة كلها، برغم تشوه ثقافته والتزامه الثابت بالنهج الاستبدادي الدموي للبعث ودفاعه المستميت عنه.

لم تكن خيارات صدام حسين كثيرة، بل كانت محدودة جداً وتركزت في حالة السقوط في العمل على إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار والخراب والدمار والقتل والنهب والسلب وتنشيط النعرات الدينية والطائفية والخلافات العشائرية في البلد، وهو المدرك لما كرسه في الواقع العملي من نشر للفكر العنصري والشوفيني والطائفي والعشائري في أوساط غير قليلة في البلد وحفز على ممارسة التمييز بإزاء القوميات والأديان والمذاهب الأخرى وبإزاء الفكر والرأي الآخر. لهذا لجأ صدام حسين مبكراً إلى توفير إمكانية ممارسة خمسة أساليب عدوانية شرسة، يجني الشعب العراقي ثمارها المرة في المرحلة الراهنة، هي:

١-تأمين القدرة لأجهزة الأمن والاستخبارات والقوات الخاصة وفدائيي صدام والنواة الصلبة لحزب البعث والعائلة وبعض قوى المنظمات المهنية التابعة لحزب البعث على تنظيم نفسها وتأمين الموارد المالية والأسلحة والعتاد والمتفجرات والبيوت والمواقع المناسبة لعملها اللاحق، سواء على مستوى الداخل أم في مواقع حصينة لها في بعض الدول العربية أم في أوروبا وغيرها. وقد دربت هذه الجماعات تدريباً خاصاً ومتواصلاً طوال الفترة السابقة للسقوط.

٢-تجهيز الخطين الثاني والثالث لهذه القوى بحيث يكون في مقدورها التحرك في كل لحظة للتقدم نحو الخط الأول، ولكنها يفترض أن تبقى في فترة معينة بعيداً عن الأضواء وتعمل بهدوء في مجالات أساسية، منها وظائف الدولة والإعلام وفي الخارج. كما أن بعضهم يبقى متفرغاً لهذه المهمات حتى إن لم يكلف بعمليات معينة ويبقى يعيش على حساب التنظيم البعثي شبه العسكري الخاص. والتنظيم البعثي موجود حالياً في العراق وينتشر في مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة والمحلات والمدن وله قيادته السياسية التي يترأسها عزة الدوري وله أكثر من نائب أو مساعد. وهذه الأجهزة مزودة بتقنيات حديثة وبخطوط اتصالات سلسة غير معقدة وسريعة تحميها جمهرة من التنظيم النسوي الذي كان يعمل في أجهزة الأمن وهو مسجل في سجلات خاصة.

,٣-بدأ صدام حسين بالتعاون أو تعزيزه، قبل أكثر من عامين تقريباً قبل سقوط النظام، مع أربع جماعات أساسية في المحيط والأجواء التي كان يعيش فيها في أعقاب الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وأعني بها:

البدء بتعزيز العلاقات مع قوى الإسلام السياسي المحلية المؤيدة له وأئمة المساجد السنية وفي الوقف السني .. ، أو تحسين علاقاته مع تلك الجماعات الإسلامية التي كافحها في فترة سابقة أو أصابها التشنج والتوتر.

كما اتخذ إجراءات تهدف إلى تطوير علاقاته مع القوى القومية التي أساء لها خلال العقد الثامن ووتر علاقاته معها بهدف تذويبها في حزبه أو كسبها إلى جانب نظامه مستفيداً في ذلك من قوى المؤتمر القومي العربي متمثلة بقائد هذا المؤتمر والأب الروحي له الدكتور خير الدين حسيب، وكان العراب الفعلي لهذه العلاقة الدكتور سعدون حمادي. وإذا كان الحوار قد بدأ بعد غزو العراق الكويت مباشرة، إلا أن العلاقات اتخذت مسار التطور الملموس منذ أن تم عقد المؤتمر القومي العربي ببغداد في عام ,٢٠٠٠ الذي به سعى المؤتمرون إلى رفع رصيد صدام حسين في المنطقة العربية على وفق قرارات المؤتمر وفي البيان الاختتامي الصادر عنه.

البدء بمد جسور العمل غير المباشر والاحتضان الفعلي، كخط دفاعي آخر، مع التنظيمات الإسلامية المتطرفة والإرهابية لكونها خير وسيلة لإشاعة الفوضى والإرهاب والخراب والقتل اليومي للناس. وكانت هذه العلاقات تمر عبر قناتين: قناة البعث وأجهزته الأمنية في الداخل، وقناة البعث وأجهزته الأمنية القومية خارج العراق. وكان صدام قد وافق على ممارسة ثلاث مسائل مهمة، وهي: ١) استقبال قوى الزرقاوي في العراق، ممثلاً عن أسامة بن لادن، للعمل في إطار القوى المتطوعة لمقاومة الحرب الأمريكية المرتقبة؛ ٢) الموافقة على إجراء تدريبات خاصة لهذه القوى في العراق وتأمين احتياجاتها للعمليات اللاحقة المحتملة مع تأمين الإشراف المباشر وغير المباشر عليها عبر أجهزته المختلفة؛ ٣) العمل مع قوى أنصار الإسلام الكردية التي وجهت نيران كراهيتها وعملياتها الإرهابية ضد الشعب الكردي والأحزاب الكردستانية وتسببت بقتل العشرات من الناس وذبحهم كالشاة في كردستان العراق ومدهم بما يساعد على مواصلة نشاطهم الإرهابي.

إطلاق سراح المجموعات السجينة التي ارتكبت الكثير من الجرائم الكبيرة كالقتل والسلب والنهب والاختطاف والتزوير ..الخ، وحكم عليها بأحكام ثقيلة ومختلفة ضمن العفو العام الذي أصدره قبل الحرب بفترة وجيزة، لكي "تشارك في الدفاع عن الجمهورية!". وكان الهدف المركزي من وراء ذلك، على وفق تفكير صدام حسين، هو ما ستقوم به بعد سقوط نظامه المحتمل من أجل إشاعة الفوضى والخراب والنهب والسلب والاختطاف وقطع الطرق ..الخ، كجزء من مجمل ما يفترض أن يشاع في العراق الى الوضع الجديد الذي سينشأ في أعقاب سقوط النظام.

وتعتمد القوى الإرهابية على عناصر من الدول العربية والإسلامية إضافة إلى القوى الخاصة المرتبطة بالتنظيمات الإسلامية السنية في العراق، إذ إن مجموعات الزرقاوي مناهضة عموماً لتنظيمات الإسلام السياسي الشيعية، ويصعب التوفيق في ما بينها حتى لو كانت متطرفة وسلفية مشابهة لها في جوهر مواقفها.

هذه القوى مجتمعة هي التي تمارس اليوم النشاط الإرهابي أو تسانده، وهو النشاط الذي تطلق عليه القوى المؤيدة له بـ "المقاومة المسلحة"، وأحياناً تضيف إليه كلمة "الشريفة!". ومما زاد في الطين بلة تلك الأجواء التي أشاعتها قوى الإسلام السياسي الشيعية ذات النهج والتمييز الطائفي التي تسعى إلى الهيمنة على الحكم في العراق وفرض رؤيتها الخاصة للمذهب الشيعي الجعفري على البلد. وبعض هذه القوى اسهم بصورة علنية، أو لا يزال يشارك في الفوضى والإرهاب السائدين بصورة سرية، وقد وضعنا النقاط على الحروف بشأنها في أكثر من مقال سابق.

ولا شك في أن تحقيق الشعب الكردي جزءاً مهماً من حقوقه المشروعة والعادلة، ومنها المواطنة المتساوية وحق تقرير المصير وإقامة الفيدرالية ومسالة كركوك تثير غضب وحقد وكراهية العناصر القومية ذات الذهنية العنصرية والقوى الدينية المتطرفة، وبالتالي تزيد من عملياتها الإرهابية لإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار على أمل إيقاف عجلة التقدم وبناء الديمقراطية في العراق.

منذ عامين والعراق يعاني مأساة الفوضى والإرهاب والعبث بمقدرات الشعب وحياته ومستقبله من جانب تلك القوى التي أشرنا إليها في أعلاه وقد سقط حتى الآن عشرات الآلاف من القتلى والجرحى نتيجة تلك العمليات دع عنك الخسائر المادية والمالية والحضارية التي تلحق بالعراق يومياً. فكيف يفترض مواجهة هذا الواقع الجديد؟ من الصعوبة بمكان الإجابة عن هذا السؤال لا تزال القوى العراقية ليست هي الفاعل الأول في مواجهة هذه القوى من جهة، وليست قادرة على وضع الخطة الخاصة بها في مواجهة قوى الإرهاب من جهة ثانية. فبرغم كل الجهود المبذولة على هذا الطريق، لا يزال الدرب بعيداً للخلاص من هؤلاء القتلة وحماتهم، خاصة أن لهم في مؤسسات الدولة نسبة مهمة من المشاركين والمؤيدين والمساندين والمدافعين والحامين لهم، إضافة إلى بعض قوى الإسلام السياسي التي لا تترك مجالاً للشك في تأييدها برغم الادعاء برفضها الإرهاب وتأييدها المقاومة الشريفة!.

يبدو لي أيضاً ان المجتمع العراقي كان ولا يزال يواجه في المرحلة الراهنة والقريبة القادمة أربع إشكاليات كبيرة لا بد من معالجتها برغم المصاعب الكبيرة التي ستواجه المسيرة السلمية والديمقراطية المنشودة، وأعني بذلك:

,١ سبل مواجهة الإرهاب الأكثر تطرفاً والأكثر وحشية والقضاء عليه، خاصة أن القوى التي تمارسه تصاب اليوم بحقيقة انهيار أحلامها البشعة التي كانت تراودها، سواء بالعودة إلى الحكم أم بإقامة نظام ظلامي مطبق على غرار نظام طالبان الدموي البائس في أفغانستان. وكان في المقدور الانتهاء من هذه المهمة بفترة مبكرة لو كانت الولايات المتحدة قد سلكت سبيلاً آخر ولو كانت القوى السياسية العراقية هي الأخرى قد مارست سياسة أخرى، وهي تبقى في أطار "لو" الذي لم يتحقق. أي أن عوامل فاعلة أخرى ادت دورها في الواقع العراقي الذي نعيشه اليوم ولا تزال تساهم في استمراره حتى الآن، ومنها وجود قوى سياسية تعمل على تنشيطها بهدف إحراز مواقع لها من خلال تلك العمليات الجارية، والطريقة الأمريكية غير المعقولة في مواجهة الواقع العراقي الجديد، وضعف دور القوى السياسية العراقية في مواجهة هذا الإرهاب، إضافة إلى خشية الشعب من التصدي له حتى الآن بحكم التأثيرات المستمرة في فكر المجتمع نتيجة هيمنة البعث طوال عقود على رؤوس الناس وطريقة تفكيرهم وردود أفعالهم.

٢-سبل مواجهة التطرف الشيعي المحتمل والراغب في الهيمنة على الحكم وعلى مواقع وزارية أساسية لفرض طريقته في التفكير والتربية والتعليم ومصادرة الديمقراطية تدريجياً باسم الديمقراطية. وهو رد فعل لما حصل في الفترات السابقة أو بشكل خاص في ظل حكم نظام صدام حسين. وإذا كان الخطر الأول يمكن مواجهته، فأن الخطر الثاني يحاول أن يفرض نفسه بأساليب مختلفة موظفاً فيه كل ما هو مقبول وغير مقبول في العمل السياسي بما في ذلك إشراك المرجعيات الدينية للشيعة بالتأثير في فكر وعقول الناس. وهذا الخطر لا يأتي من المعتدلين منهم بل يأتي من القوى التي تجد في السلطة السياسية طريقاً لفرض ما تريده وتجد أنها كانت محرومة من السلطة قروناً طوالاً وعليها الآن أن تمارسها بكل عنفوانها بغض النظر عما يحدث للمجتمع، وهي بذلك يمكن أن تسير على طريقة "اقتلوني ومالكا"!

٣-سبل مواجهة استمرار عملية الفساد الوظيفي والمالي في أجهزة الدولة وفي صفوف قوى سياسية غير قليلة وأجزاء كبيرة من المجتمع، بحيث أصبحت الرشوة والمحسوبية والمنسوبية والحزبية الضيقة والهدايا الكبيرة وما إلى ذلك هي الطريق الوحيد للوصول إلى الغايات المنشودة مهما كانت صغيرة أو كبيرة. ويقول الناس: إذا كان في زمن صدام حسين حزب واحد يرتشي أو يمارس دوره في توظيف أتباعه في البلد ونشر الرشوة في كل مكان، نجد اليوم مجموعة أكبر من الأحزاب والجماعات والقوى والأفراد تمارس ذلك من دون رادع من ضمير أو وازع أخلاقي وإنساني! وهي تقف حائرة لا تدري ما تفعل للخلاص من هذا الوضع المزري.

٤-سبل مواجهة السياسة العسكرية الأمريكية في العراق التي لا تقبل بالرأي الآخر ولا بالتعاون مع الآخر لإنجاز المهمة الأساسية، مهمة إيقاف الإرهاب في العراق وإرساء دعائم الاستقرار والتحضير للخروج من العراق. وهي بهذه الطريقة تطيل أمد الإرهاب شاءت ذلك أم أبت.

وتتصدر هذه المهمات الكبيرة المهمة المركزية والرئيسة، وأعني بها مهمة إقامة الجمهورية الفيدرالية الديمقراطية والمدنية الحديثة. ومن جانبي أدرك تماماً إن بعض القوى يرفض كلمة الديمقراطية ولا يريدها أن تكون في برنامجه أو في خطبه وأحاديثه لكونها غير إسلامية ومستوردة! ومع ضرورة احترام هذا الرأي أيضاً، إلا أنه إن سيطر سيجلب المآسي الجديدة على الشعب العراقي، ولكن من مواقع أخرى لا تختلف كثيراً عن المواقع التي تحركت منها وانتهت إليها كل القوى المستبدة والراغبة في فرض الرأي الواحد في العراق أو في أي مكان آخر.

ومن هنا أشير إلى أن الشعب العراقي أمام محنة كبيرة تستوجب المعالجة الجادة والحلول الواعية والسليمة والعمل من أجل الابتعاد عن التطرف الديني والتمييز الطائفي والفكري، إذ ستكون نتيجة ذلك وخيمة على المجتمع بأسره.

إن الصراعات الدائرة على الوزارات وعددها وطبيعتها واستئثار قوى الإسلام السياسي الشيعية على ١٧ وزارة كلها تقريباً ترتبط بالثقافة والتربية والتعليم والداخلية ستكون مواقع مهمة لفرض الرأي والفلسفة الدينية الواحدة وستحاول فرض الحجاب على النساء، كل النساء، وما يقف الشعب في العراق بكل مكوناته القومية أمام محن كثيرة ومهمات كبيرة هي التي تستوجب تشمير السواعد لمواجهتها وحلها لصالح العراق الديمقراطي. وتقع على عاتق القوى الديمقراطية العراقية هذه المهمة أيضاً. ولو ألقينا نظرة على واقع القوى الديمقراطية العربية في العراق حالياً وبعد الانتخابات لوجدنا أنها تقف مكتوفة الأيدي إلى حدود بعيدة إزاء ما يجري في العراق، إذ لم يبق أمامها إلا أن تنظر إلى ما يجري على الساحة السياسية العراقية نظرة متفرج وعلى هامش الأحداث الفاعلة، وكل ما يمكنها عمله هو طرح رأيها في ما يجري ولكنها غير قادرة على تغيير ذلك ما لم تفكر جدياً وتسعى إلى تشكيل ائتلاف مع التحالف الكردستاني الذي لا يمكن أن يكون مرتاحاً تماماً لما يجري، ولكنه لا يستطيع تغيير نتائج الانتخابات التي حصلت في العراق وغير قادر إلا على الدخول في تحالف مع بعض تلك القوى التي تبتعد عن العلمانية والمجتمع المدني، وهو أمر بالغ الخطورة حالياً وفي المستقبل.

إن أمام القوى الديمقراطية المدنية العراقية في القسم العربي من العراق وعلى نطاق العراق كله فرصة العمل الجاد وبلا كلل من أجل تأمين التحالف السياسي المنشود لضمان وصول ممثليه إلى المجلس الوطني القادم ليستطيع التحدث على مستوى واحد مع بقية القوى السياسية العراقية التي أحرزت الأكثرية إن مؤتمراً ديمقراطياً واسعاً وجدياً يعقد للقوى الديمقراطية العراقية بأطيافها المختلفة يمكن أن يشكل القاعدة الأولى للانطلاق نحو التعاون والتحالف وزيادة التأثير في الواقع السياسي العراقي. ويفترض أن يضم مثل هذا المؤتمر ليس العرب وحدهم، بل الأحزاب الكردية الحاكمة في كردستان وتلك القوى المتحالفة في قائمة التحالف الكردستاني، إضافة إلى قوى ديمقراطية تركمانية وكلدانية وآشورية من النواحي القومية، وكذلك القوى الديمقراطية والمدنية في صفوف المسلمين والمسيحيين والأيزيديين والصابئة وغيرها من الأديان والمذاهب الموجودة في العراق.

إن عقد مثل هذا المؤتمر في بغداد أو في أية مدينة يمكن أن يعقد فيها ليناقش المؤتمرون المسائل العراقية المختلفة بحرية وأمان وينتهون إلى وضع برنامج انتخابي مشترك للانتخابات القادمة سيعطي زخماً كبيراً لكل الذين لم يصوتوا وكل الذين يرفضون الطائفية والتمييز الطائفي الذي يحاول أن يجعلها عنواناً للحكم في العراق بدلاً من المجتمع المدني والديمقراطي الحر.